الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

أيار/مايو 2012

تصوير مؤيد خضير، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أشجار زيتون مملوكة للفلسطينيين قطعها مستوطنون إسرائيليون، قرية مادما، حزيران/يونيو 2012

نظرة عامة

تشير نتائج المسح الاقتصادي-الاجتماعي والأمن الغذائي عام 2012، الذي صدر هذا الشهر، إلى أن 27 في المائة من السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة (حوالي 1.3 مليون نسمة) كانوا غير آمنين غذائيا في عام 2011. ورغم أنها نسبة مرتفعة، إلا أنها تمثل انخفاضا قدره ست وتسع نقاط مئوية مقارنة بالأرقام المكافئة لعامي 2010 و2009 على التوالي. ويمكن أن يعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى مستويات النشاط الاقتصادي المتزايدة التي سجلت في عام 2011، فضلا عن الاستهداف المحسن لتدخلات المساعدات الغذائية.

والسياق العام الذي حدث فيه هذا الاتجاه الإيجابي، رغم أنه مشجع، يؤكد هشاشة هذا التقدم. إن الجمود في المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وما يرتبط به من انعدام للأفق السياسي، جنباً إلى جنب مع استمرار تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة، نتيجة للأنشطة الاستيطانية وترسيخ الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية هي عناصر

محتويات التقرير

زيادة حادة في عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات..... 3

تزايد عنف المستوطنين 4

تزايد عدد الأطفال الذين تعتقلهم السلطات الإسرائيلية 7

نقص الدواء في أعلى مستويات له منذ خمس سنوات 9

تحسن في مستويات الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة..... 10

موسم تصدير المحاصيل المعدة للتصدير ينتهي بنتائج متباينة 11

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 5841 | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

Scan it!
with QR reader App

أساسية في هذا السياق. وتفاقمت هذه العناصر جراء الأزمة المالية التي تؤثر على السلطة الفلسطينية، مما قد يؤدي إلى اندلاع أعمال العنف ويجعل الاتجاه الإيجابي المذكور أعلاه غير مستدامة.

ففي الضفة الغربية، فإن الخسائر البشرية المتزايدة جراء المواجهات مع القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات هي مؤشر مقلق لاحتمال التصعيد. وأصيب، في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2012، أكثر من 1200 فلسطيني في هذا السياق، نصفهم تقريبا أصيبوا في أيار/مايو. وفي المتوسط، تضاعف تقريباً عدد الإصابات مقارنة مع 2011 وكان أعلى بأكثر من 250 في المائة من مثيله في عام 2009. ووقع أكثر من 40 في المائة من الإصابات هذا العام خلال المظاهرات التي جرت احتجاجا على الأنشطة ذات الصلة بالمستوطنات. والأنشطة الاستيطانية مصدر توتر خاص وللمخاوف المتعلقة بالحماية في القدس الشرقية.

وشهد هذا الشهر أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في هجمات المستوطنين الإسرائيليين التي أسفرت عن إصابات بين الفلسطينيين أو أضرار لحقت بممتلكاتهم، وأشدها خطورة أصابت القرى المحيطة بمستوطنة يتسهار (نابلس). وعلى الرغم من تواجد الجنود الإسرائيليين في مكان بعض هذه الحوادث، إلا أنهم لم يتدخلوا لوقف الهجمات. إن عدم إنفاذ القانون بشكلٍ كافٍ على المستوطنين الإسرائيليين العنيفين يبعث على القلق بشكل خاص نظرا لاحتمال وقوع هجمات «جباية الثمن» التي ينفذها المستوطنون رداً على أوامر المحكمة الإسرائيلية العليا بإخلاء اثنتين من البؤر الاستيطانية في منطقة رام اللّه (ميجرون وأولبانا) في الأسابيع المقبلة .

وفي قطاع غزة، يرتبط الانخفاض في انعدام الأمن الغذائي بشكل مباشر بالزيادة الكبيرة في النشاط الاقتصادي خلال عام 2011، منعكسا في معدل نمو عشري الرقم مقارنة مع عام 2010. وتركزت هذه الزيادة إلى حد كبير في قطاعات الخدمات والبناء، والتي يغذيها تدفق الأموال من الخارج. وفي الوقت نفسه، لم تشهد القدرة الإنتاجية لقطاع غزة أي تجديد للنشاط تقريبا، مما جعل النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة شديد التقلب وغير مستدام: وحقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي لغزة نما بنسبة تزيد عن 26 في المائة في الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، وبنسبة 0.5 في المائة فقط في الربع الأخير من السنة، هو مؤشر واضح على ذلك.

أحد الأسباب الرئيسية للركود في القدرة الإنتاجية (في القطاعين الصناعي والزراعي) هو الحظر المستمر على نقل البضائع من غزة إلى أسواقها التقليدية في الضفة الغربية والصادرات إلى إسرائيل. وفي أيار/مايو، أوشك موسم تصدير المحاصيل الزراعية التجارية الموجهة للأسواق في الخارج لعامي 2011/2012 على الانتهاء. وبينما تزايدت كمية الفواكه والخضروات المصدرة بالمقارنة مع الموسم السابق (إلى جانب انخفاض حجم صادرات الزهور)، إلا أن هذه النسبة كانت أقل بنسبة 20 في المائة من الرقم المكافئ (لهذه السلع) خلال موسم 2006/2007، قبل الحصار. وفي عام 2011 خرج من غزة أقل من حمولة شاحنة واحدة من البضائع في اليوم، أقل من ثلاثة في المائة من متوسط كمية الصادرات (لجميع السلع) خلال النصف الأول من عام 2007.

وتفاقم الوضع الهش بسبب الأزمة المالية التي تؤثر على السلطة الفلسطينية. وقد أدى هذا إلى نفاد أكبر عدد من الأدوية الأساسية من المخزون في المستشفيات العامة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية منذ عام 2007، ووصول 42 في المائة من هذه الأدوية إلى مستوى صفر في المخزون في قطاع غزة. وأدت هذه الزيادة إلى تفاقم النقص المزمن بالفعل من الأدوية بسبب ضعف التنسيق بين السلطة الفلسطينية والسلطات المحلية في قطاع غزة. و يتحمل وطأة هذه الأزمة الفقراء الأقل قدرة على الحصول على العلاج الطبي الخاص ومن الصيدليات.

وسيجري على الأرجح حل جذور عدم الاستقرار التي تؤثر في الأرض الفلسطينية المحتلة على المستوى السياسي فقط، من خلال اتفاق. ولكن، حتى في ظل الاحتلال الحالي، هناك تدابير هامة يمكن اتخاذها للحد من ضعف الأوضاع الإنسانية. وينبغي أن يشمل ذلك ضمان محاسبة عنف المستوطنين، وتحسين وصول الفلسطينيين إلى الأرض والموارد في الضفة الغربية، ورفع الحظر المفروض على حركة البضائع والناس بين قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وتحسين التنسيق بين السلطة الفلسطينية وحماس فيما يتعلق بتوفير الخدمات وغيرها.

زيادة حادة في عدد الفلسطينيين الذين أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات

في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2012، أصيب ما مجموعه 1,204 فلسطينيون على أيدي القوات الإسرائيلية خلال المظاهرات التي وقعت في الضفة الغربية، أصيب 584 منهم في أيار/ مايو وحده، بينهم 12 امرأة و37 طفلاً. وقد تضاعف تقريباً المعدل الشهري للإصابات بين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية في عام 2012 بالمقارنة مع المعدل الشهري في عام 2011، وهو ما يزيد على 250 في المائة عما كان عليه في عام 2009.

أكثر من نصف عدد الإصابات هذا العام كانت في مظاهرات نظمت لهدف محدد، بما في ذلك تلك التي نظمت تضامناً مع السجناء الذين يخوضون إضراباً عن الطعام احتجاجا على الإجراء الإسرائيلي المتمثل في الاعتقال الإداري، وكذلك المظاهرات التي نظمت في 15 أيار/ مايو («يوم النكبة»). ووقع ما يقارب 43 في المائة من الإصابات خلال المظاهرات التي جرت احتجاجا على أنشطة لها صلة بالاستيطان، سواء بالقيود على المرور المطبقة لحماية المستوطنات الإسرائيلية، وضمان مساحة لتنميتها (39٪) أو إجراءات أخرى تسمح بتوسعها.

على الرغم من عدد الإصابات المرتفع، لم ترد إلى الآن خلال عام 2012، أية تقارير عن أن أي من الإصابات أدى إلى فتح تحقيق من وحدة التحقيق في الشرطة العسكرية في الجيش الإسرائيلي – وهي الآلية الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى ملاحقة الجنود قضائياً. هذا على الرغم من العدد المتزايد من الإصابات التي حدثت نتيجة لضرب متظاهرين بقنابل مسيلة للدموع، ثالث أكبر مساهم في الإصابات هذا العام (92 جريحا في 2012). ونظراً

المتوسط الشهري لعدد الفلسطينيين الذين أصيبوا في المظاهرات

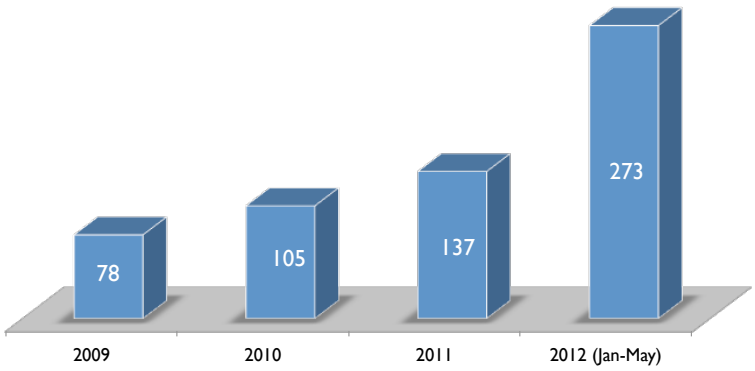

قرى الفلسطينية سقط فيها 30 جريحاً أو أكثر خلال المظاهرات

2012	الوصف	التكرار	الجرحى
النبي صالح	مظاهرات أسبوعية احتجاجا على استيلاء مستوطنة حالاميش الإسرائيلية القريبة على أراضي القرية.	أسبوعي	30
بيتونيا	تُنَظم عند سجن عوفر احتجاجاً على السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالاعتقال الإداري وغيره من القضايا ذات الصلة بالسجناء.	لغرض محدد	364
مدينة الخليل 2	ضد القيود المفروضة على حرية الوصول إلى القسم المُدار إسرائيلياً في مدينة الخليل. شارع الشهداء، الشريان التجاري الذي كان مزدهراً في الخليل، هو منطقة محظورة على المارة الفلسطينيين.	لغرض محدد	87
كفر قدوم	ضد القيود المفروضة على الوصول إلى ممتلكات ومرافق القرية بالقرب من مستوطنة قدوميم. ويشمل هذا إغلاق الطريق الرئيسي الذي يربط القرية بمدينة نابلس.	أسبوعي	329
قلنديا	في مظاهرات يوم «النكبة»، وخلال مظاهرات أخرى نظمت لغرض محدد	لغرض محدد	263
بلعين	ضد مسار الجدار، الذي يعزل القرية عن ما يقرب من ٦٠٪ من أراضيها	أسبوعي	30
نعلين	ضد مسار الجدار، الذي يعزل القرية عن ما يقرب من ثلث أراضيها	أسبوعي	19
بيت أمر	مظاهرات أسبوعية احتجاجا على القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية بالقرب من مستوطنة كارمي تسور الإسرائيلية	أسبوعي	11

الإصابات بالأسلحة في المظاهرات، 2012

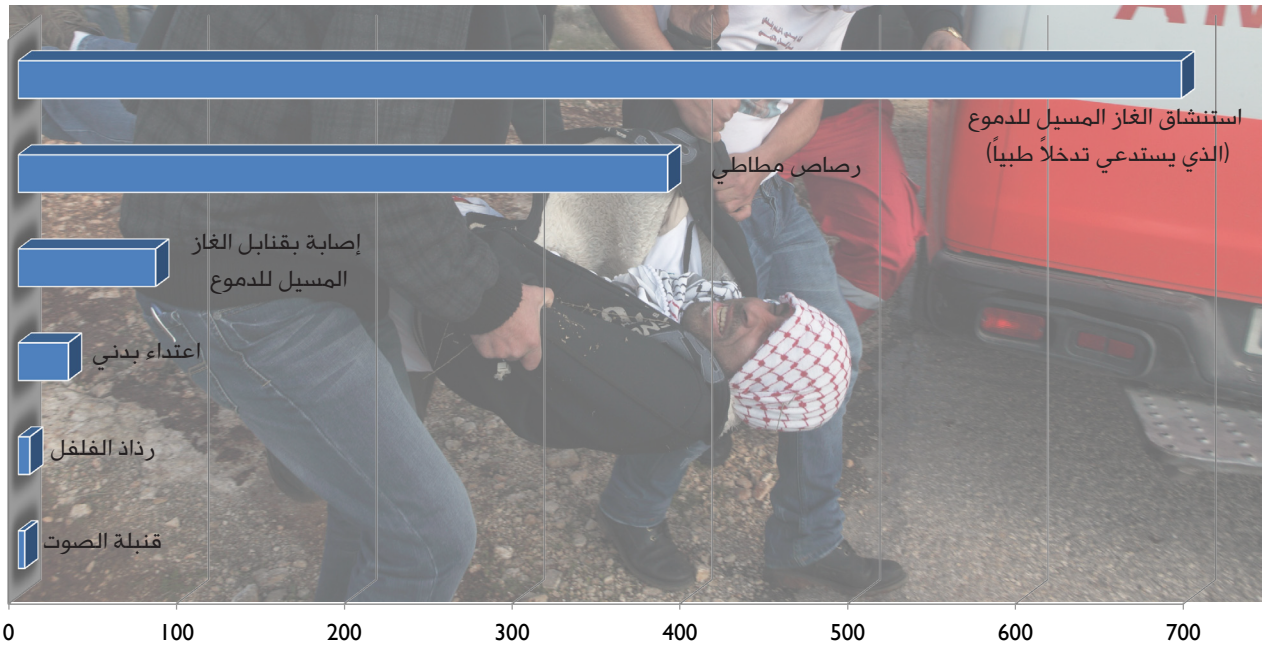

لأن قنابل الغاز المسيل للدموع عالية السرعة ومصنوعة من الألمينيوم وغير دقيقة بطبيعتها، فإنها عندما تُطلق مباشرة على حشد أو على أشخاص معينين يمكن أن تسبب ضررا جسيما، أو حتى قتل. وفي حين أن الجيش الإسرائيلي يحظر رسمياً استهداف أجسام الناس، قتل اثنان من المحتجين بهذه الطريقة منذ عام 2009.

تتطلب الإجراءات العسكرية الإسرائيلية، منذ نيسان/أبريل 2011، فتح تحقيق من خلال وحدة التحقيق في الشرطة العسكرية في الجيش الإسرائيلي بشكل تلقائي في الحوادث التي يُقتل فيها مدنيون فلسطينيون على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولكن هذا الشرط لا ينطبق على الحوادث التي تؤدي إلى إصابات، مما يشكل مصدر قلق كبيراً حول غياب المحاسبة.

تزايد عنف المستوطنين

مخاوف من الضعف المتزايد للقرى المحيطة بمستوطنة يتسهار (نابلس)

كان عدد الحوادث ذات الصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية أعلى بنحو 57 في المائة في أيار/ مايو 2012 من المعدل الشهري للأشهر الأربعة السابقة (24 حادثاً)، وأعلى بنسبة 12 في المائة من المعدل الشهري في عام 2011 (34 حادثاً).

ويثير القلق بشكل خاص الوضع في ست قرى فلسطينية في محافظة نابلس، تقع حول مستوطنة يتسهار الإسرائيلية، هي: "عصيرة القبلية، وبورين، وعينبوس، وحوارة، ومادما، وعوريف. وحدثت عشر هجمات من بين 38 هجوماً مسُجلة في أيار/مايو في هذه المنطقة، مما أدى إلى إصابة تسعة فلسطينيين (اثنين بالذخيرة الحية)، وإلحاق الضرر بما يقرب من 200 شجرة زيتون و20 دونم من الأرض، وغير ذلك. ويمثل هذا تصعيداً ملحوظاً مقارنة مع الأشهر السابقة. وعلاوة على ذلك، تورط في هذه الهجمات مجموعات كبيرة من المستوطنين، وكانت أكثر تنسيقا مما كانت عليه في الأشهر السابقة.

في أحد الحوادث التي تسترعي الانتباه، في 26 أيار/ مايو، أُحرقت 150 شجرة زيتون في قرية عوريف وأُصيب فلسطيني بجروح خطيرة بالذخيرة الحية عندما أغارت

حوادث لها صلة بالمستوطنين أدت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو ألحقت أضراراً بممتلكاتهم

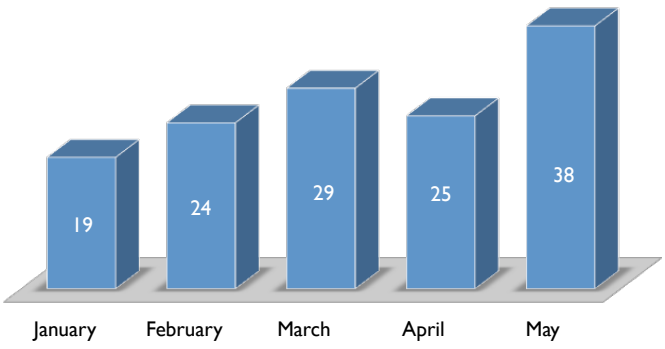

مجموعة كبيرة من المستوطنين على القرية. وفي حادث آخر، في 19 أيار/ مايو، تعرض فلسطيني لإطلاق النار مباشرة من قبل مجموعة من المستوطنين، وأُصيب اثنان آخران بجروح بالحجارة عندما أغارت مجموعة كبيرة من المستوطنين على قرية عصيرة القبلية الفلسطينية.

ويحدث العنف المتزايد الناشئ من مستوطنة يتسهار على خلفية الفوضى المتفشية وانعدام المحاسبة فيما يتعلق بعنف المستوطنين في الضفة الغربية. ويرتبط أحد الأبعاد الرئيسية لهذه الظاهرة بعدم كفاية الاستجابة التي تقدمها القوات الإسرائيلية حين تكون موجودة خلال هجوم للمستوطنين. وعلى الرغم من أن الجنود الإسرائيليين كانوا متواجدين أثناء الحادثين المذكورين أعلاه في قريتي عوريف وعصيرة القبلية، يشير شهود عيان، وكذلك لقطات فيديو مصورة، إلى أن بذل جهد قليل أو عدم بذل جهد على الإطلاق لحماية الفلسطينيين المتواجدين، كما لم تكن هناك أية محاولة لنزع سلاح المستوطنين وتجريدهم من أسلحتهم أو إلقاء القبض عليهم.[1] ووفقاً لمصادر وسائل الإعلام الإسرائيلية، فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقات في هذه الحوادث.

إن عدم كفاية فرض سلطة القانون وغياب المحاسبة ملمحان رئيسيان تقوم عليهما ظاهرة عنف المستوطنين. وإسرائيل ملزمة، كقوة احتلال للضفة الغربية، بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بضمان النظام العام والسلامة وحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وتقع مسؤولية تنفيذ هذا الالتزام على عاتق الجيش الإسرائيلي. ودون التطبيق الفعال للقانون الإسرائيلي، ونظرا لنشاط المستوطنين العدواني المتزايد، هناك خشية من أن الوضع قد يتدهور أكثر، مما يؤدي إلى تزايد أعداد الضحايا المدنيين والإضرار بالممتلكات، إلى جانب تهجير الفئات الأكثر ضعفاً من أماكن إقامتهم.

عائلة نزحت بسبب عنف المستوطنين

عاشت عائلة ضراغمة في بقايا منزل عثماني يقع في منطقة معزولة في ضواحي قرية اللبن الشرقية، القريبة جداً من مستوطنة معاليه لفونا الإسرائيلية. وفي الشهر الماضي، أدى تزايد العنف والمضايقات على يد المستوطنين والجنود، على حد سواء، إلى إجبار الأسرة على ترك منزلها والبحث عن ملاذ آخر في مبنى صغير كان يُستخدم في السابق للماشية.

ووصف خالد ضراغمة، وهو أب لسبعة أبناء، كيف ازدادت المشقة التي واجهها هو وعائلته في الأسابيع الأخيرة شدة وتكراراً. وعانت العائلة من سرقة أمتعتهم الشخصية، وحرق الملابس والأقمشة، وتدمير الحقول الزراعية وشبكات الري، وقطع الكهرباء الخاصة بهم.

وأضاف "إننا بحاجة ماسة إلى أنابيب مياه وسور لري مزروعاتنا وحماية حقولنا. نحن بحاجة إلى مضخة مياه مثل تلك التي سرقها المستوطنون. أخذوا كل مزروعاتنا، العنب والليمون والبرتقال والتين والخيار. وفي العام الماضي اقتلعوا وسرقوا أكثر من 250 شجرة زيتون. والآن، لم يبق لي شيء أعمله، ويجب أن أبدأ من جديد، مرة أخرى!"

ونظرا لتكرار الهجمات المتزايد، لم يعد خالد قادراً على استعادة المباني والمواد التي تضررت. "سابقا، كنت قادرا على إصلاح ما دمروه، ولكن الآن فعلوا ذلك ألف مرة، وأنا بكل بساطة لا أستطيع شراء المزيد.

في 25 أيار/مايو، استحم المستوطنون في بئر مملوك للعائلة وحاولوا الصلاة داخل منزل العائلة. ووفقا لمتطوعين من برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل كانوا موجودين في مكان الحادث، عندما وصلت القوات الإسرائيلية، اعتدوا على خالد جسدياً واعتقلوه وابنه الأكبر، جمال. وعلى الرغم من أن خالد وجمال اتهما بمقاومة الاعتقال بالعنف الجسدي، ولم يؤيد شهود العيان في مكان الحادث هذه الرواية.

ومنذ ذلك الحين، اضطرت العائلة للانتقال إلى القرية والتخلي عن بساتينها وبئر المياه. محمد، 14 عاما، يميل في بعض الأحيان إلى الأرض، لكنه يتعرض للمضايقات من قبل المستوطنين: "إنهم يخرجون من سياراتهم ويضربوننا، ويمزقون حقائبنا التي نحملها على الظهر، ويلقون بها على الأرض. أنا أخشى أن يصاب والدي أو أخوتي بأذى... أن يموت أحد. أتمنى لو أن المستوطنين لم يأتوا إلى أرضنا ومنزلنا".

عنف المستوطنين في مستوطنة يتسهار

أيار/مايو 2012

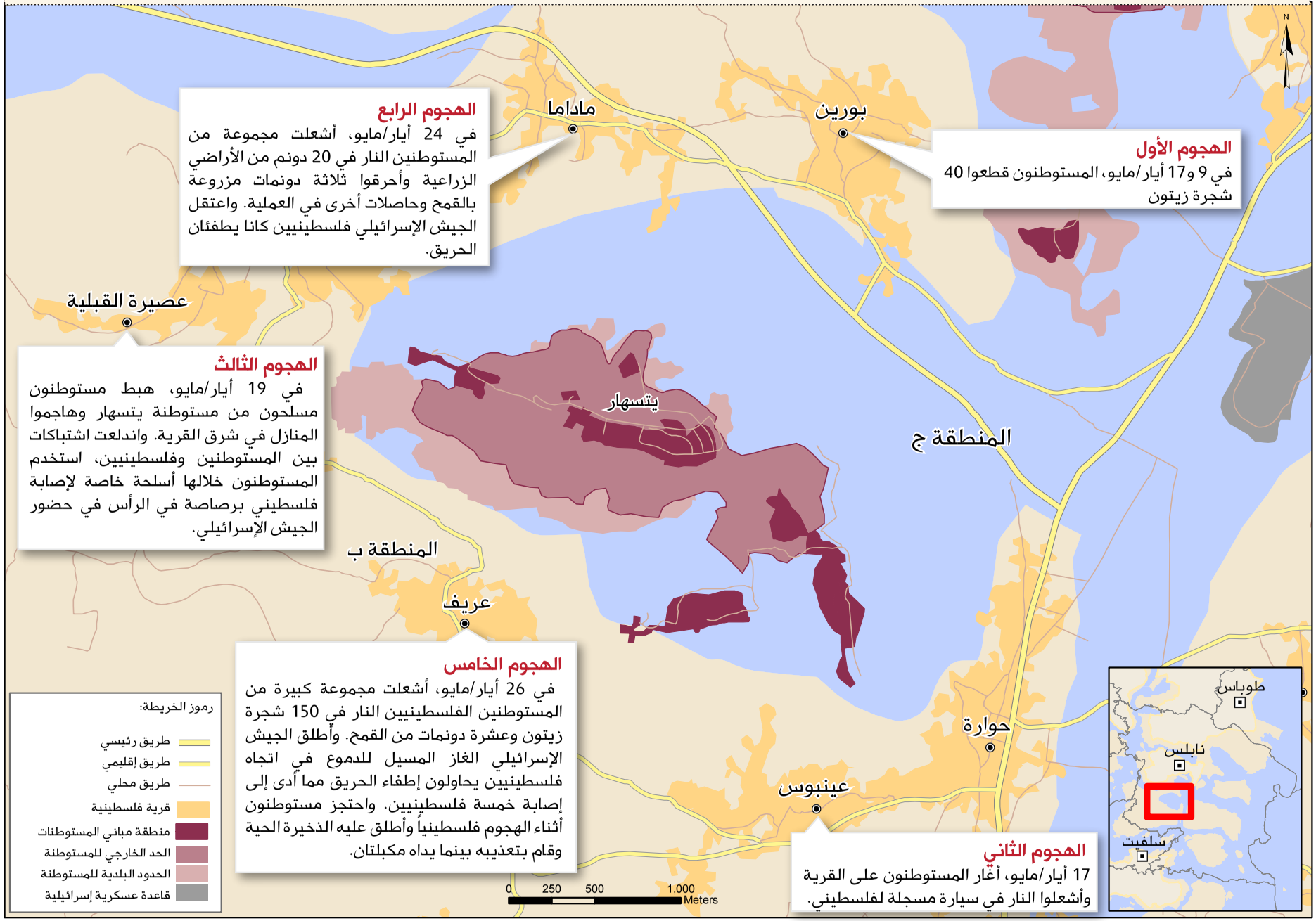

الهجوم الأول
في 9 و17 أيار/مايو، المستوطنون قطعوا 40 شجرة زيتون

الهجوم الثاني
17 أيار/مايو، أغار المستوطنون على القرية وأشعلوا النار في سيارة مسجلة لفلسطيني.

الهجوم الثالث
في 19 أيار/مايو، هبط مستوطنون مسلحون من مستوطنة يتسهار وهاجموا المنازل في شرق القرية. واندلعت اشتباكات بين المستوطنين وفلسطينيين، استخدم المستوطنون خلالها أسلحة خاصة لإصابة فلسطيني برصاصة في الرأس في حضور الجيش الإسرائيلي.

الهجوم الرابع
في 24 أيار/مايو، أشعلت مجموعة من المستوطنين النار في 20 دونم من الأراضي الزراعية وأحرقوا ثلاثة دونمات مزروعة بالقمح وحاصلات أخرى في العملية. واعتقل الجيش الإسرائيلي فلسطينيين كانا يطفئان الحريق.

الهجوم الخامس
في 26 أيار/مايو، أشعلت مجموعة كبيرة من المستوطنين الفلسطينيين النار في 150 شجرة زيتون وعشرة دونمات من القمح. وأطلق الجيش الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع في اتجاه فلسطينيين يحاولون إطفاء الحريق مما أدى إلى إصابة خمسة فلسطينيين. واحتجز مستوطنون أثناء الهجوم فلسطينياً وأطلق عليه الذخيرة الحية وقام بتعذيبه بينما يداه مكبلتان.

تزايد عدد الأطفال الذين تعتقلهم السلطات الإسرائيلية

الأطفال الفلسطينيون المستهدف اعتقالهم في حي سلوان بالقدس الشرقية

وفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (فرع فلسطين)، كانت هناك زيادة بنسبة ستة في المائة في عدد الأطفال الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية إسرائيلية وسجنوا. هذا هو الشهر السادس على التوالي الذي يشهد ارتفاعاً في عدد الأطفال المحتجزين. كانت هناك زيادة بنسبة 73 في المائة في عدد الأطفال المحتجزين في السجن العسكري منذ كانون الأول/ ديسمبر 2011.

وإحدى المناطق التي تشكل مصدر قلق هي حي سلوان في القدس الشرقية. وعلى الرغم من أن المتوسط الشهري في عام 2012 أقل من نصفه في عام 2011 (حوالي 13 طفلاً مقابل 28 طفلا يعتقلون شهرياً)، إلا أن ما يقرب من 60 في المائة من المعتقلين في القترة بين كانون الثاني/ يناير وأيار/مايو من هذا العام هم من الأطفال (56 من بين 94 معتقلاً). وأفادت التقارير أن العديد من الأطفال المعتقلين تعرضوا لسوء المعاملة وهم محتجزون لدى السلطات الإسرائيلية.[2]

تأتي هذه الاعتقالات في سياق الاحتكاك المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في حي سلوان (50,000 نسمة)، وهذا ناتج عن استمرار وجود المستوطنات الإسرائيلية، والاحتمال الكبير لتشريد مئات السكان الفلسطينيين، وذلك بسبب مخططات بلدية القدس القاضية بهدم المنازل الموجودة لإفساح المجال لإقامة "حديقة توراتية".[3] واستمر التوتر في الحي على مدار السنوات الثلاث الماضية، واشتد في الأشهر الأخيرة، حيث يرشق الفلسطينيون المستوطنين والشرطة بالحجارة، وما يستدعيه ذلك من ردود قاسية من السلطات الإسرائيلية.

وتشترط لائحة القانون المدني الإسرائيلي، «قانون الشباب»، [4] الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، من والدي الطفل أن يكونا حاضرين عند استجوابه وتمنع اعتقال الأطفال ليلاً، وكذلك أساليب الاستجواب العنيفة أثناء الاحتجاز. وفي الممارسة العملية، وعلى مدى سنوات، كانت هناك ادعاءات من الأطفال الفلسطينيين بأنهم استجوبوا بمفردهم ودون اطلاعهم على حقوقهم، وتعرضوا لأساليب استجواب قاسية، بما

الأطفال الفلسطينيون المحتجزون في سجون عسكرية
كانون الثاني/يناير – أيار/مايو 2012

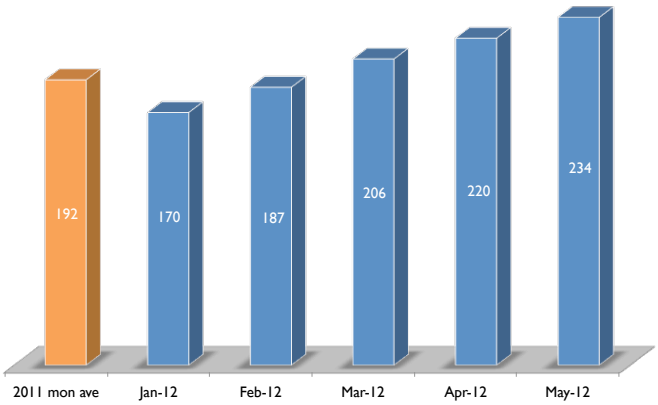

في ذلك العنف الجسدي أو التهديد بالعنف الجسدي، ويشمل ذلك عدة روايات لأطفال احتجزوا سابقا قدمت لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي دراسة أجرتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (فرع فلسطين) استنادا إلى شهادات من 36 طفلاً فلسطينياً اعتقلوا في النصف الثاني من عام 2011، وقُدمت إلى مقرر الأمم المتحدة للتعذيب في كانون الثاني/يناير عام 2012، تبين أن الغالبية العظمى من الأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلوا في الضفة الغربية يعانون من سوء المعاملة، بما في ذلك 67 في المائة أُفيد بأنهم تعرضوا للعنف الجسدي أثناء اعتقالهم، أو نقلهم أو استجوابهم اللاحق. وتشير الدراسة أيضا إلى أن 64 في المائة من الأطفال الفلسطينيين اعتقلوا في ساعات ما بين منتصف الليل والخامسة صباحاً. ومنذ عام 2000، اعتقلت السلطات الإسرائيلية وحاكمت ما بين 700-500 طفل فلسطيني كل عام، وتشير تقديرات إلى أن 7000 طفل فلسطيني، لا يتجاوز أعمار بعضهم 12 عاماً، جرى احتجازهم ومحاكمتهم منذ ذلك الحين. والتهمة الأكثر شيوعا هي إلقاء الحجارة على قوات الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين في الضفة الغربية.[5]

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والتي تعتبر إسرائيل دولة طرف فيها، على أن «الدول الأطراف تعترف بحق كل طفل يُدعى بأنه، أو يُتهم بـ أو يثبت أنه خالف القانون الجزائي في أن يُعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الطفل بكرامته وقدره، بما يعزز احترام الطفل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، والتي تأخذ في الاعتبار سن الطفل والرغبة في تشجيع إعادة اندماج الطفل وقيامه بدور بناء في المجتمع».

اعتقل وتعرض للعنف الجسدي، ومنع من المدرسة: حالة صهيب الأوار

صهيب الأوار، 14 عاماً، يخضع حالياً للإقامة الجبرية في القدس الشرقية، حزيران/يونيو 2012
تصوير: جورجيانا توركوليه، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

في 5 آذار/مارس، في حوالي الرابعة صباحاً، اعتقلت شرطة حرس الحدود الإسرائيلية صهيب الأوار (14 عاماً) من منزله في حي سلوان، مع ثلاثة أولاد آخرين. واتهم صهيب، وهو تلميذ في الصف التاسع، بالتحريض، والرشق بالحجارة، وإلقاء زجاجة حارقة. وأطلق سراحه في 4 نيسان/ أبريل ولكن لم يسمح له بالعودة إلى منزل أسرته. فهو لا يزال تحت الإقامة الجبرية في منزل جدته البالغة من العمر 57 عاماً، المطلوب منها البقاء معه في جميع الأوقات، وهي لا تستطيع مغادرة منزلها ما لم تتواجد أم صهيب، أو جده، أو عمه. اضطرت الأسرة إلى دفع غرامة قدرها 5,000 شيقل (1,300 دولار أمريكي)، وكفالة قدرها 50,000 شيقل (13,000 دولار أمريكي) لانتهاك شروط إقامته الجبرية. ولم يسمح لصهيب، منذ اعتقاله، بحضور الدروس في المدرسة، وسمح له بالذهاب إلى المدرسة فقط للتقدم للامتحانات النهائية.

"لقد جاءوا إلى منزلنا واعتقلوني في منتصف الليل. وانتظرت في سيارة الشرطة لمدة ساعتين تقريبا ويداي مكبلتان في حين أنهم اعتقلوا ثلاثة أطفال آخرين، من بينهم ابن عمي، من الحي".

أخذونا إلى مركز اعتقال المسكوبية، وتم استجوابنا في الغرفة رقم 4. والمرة الوحيدة التي كان والدي معي أثناء إجراء التحقيق كانت في البداية: في اليوم الأول، في حوالي الحادية عشرة صباحاً، قاموا بالتحقيق معي لمدة تراوحت ساعة إلى ساعتين بحضور والدي، ودونوا أقوالي خلال الجلسة. ومن ثم، وحين غادر والدي، مزق المحقق التقرير، وقال إن الجلسة كلها كانت مجرد إجراء شكلي، وهذا لا يعني شيئاً. والاستجواب الحقيقي على وشك أن يبدأ.

أبقوني معزولا لمدة أحد عشر يوما، سبعة منها مع ابن عمي، وخمسة كنت فيها بمفردي. كانت الغرفة قذرة جداً، وكثيراً ما تطفح مياه الصرف الصحي من الأنابيب على الأرض. وخلال تلك الأيام، قاموا بالتحقيق معي لمدة من أربع إلى سبع ساعات يومياً، كانت يداي خلالها مكبلتين، وقدماي مربوطتين في كرسي. تعرضت للضرب في كثير من الأحيان، وفي إحدى الحالات، وضع المحقق كرسيا على ساقي واتكأ عليها، ومن ثم هددني بسكين. أحياناً، لم يعطونا طعامنا، بل كانوا يتهكمون به علينا بدلاً من ذلك. وفي إحدى اللحظات، بعد أن تعرضت للضرب، توسلت إلى المحقق أن يسمح لي بالاتصال بوالديّ، لكنه لم يفعل شيئا سوى أن ضحك وضربني مرة أخرى."

وفي الليل، لم يسمحوا لنا بالنوم، كانوا غالباً يشعلون الأضواء ويصرخون علينا حتى نستيقظ بعد أن نكون قد أخذنا جرعات من النوم. بعد تلك الأيام القليلة الأولى، نقلوني من الحبس الانفرادي إلى غرفة مع سجناء آخرين، معظمهم من الكبار. وتم احتجازي هناك لمدة 19 يوما."

تقول أم صهيب: *"عندما رأيته لأول مرة في جلسة نظر القضية في المحكمة في 27 آذار/مارس، لم يسمحوا لي بالاقتراب من ابني، ولا حتى تحيته. كانت هناك كدمات على وجهه، وكانت هناك جروح في الجزء الخلفي من رأسه.*

ابني يعيش بعيداً عني، عن عائلته، ومنزله. حتى يومنا هذا، غالباً ما يبكي أثناء نومه، وأحيانا يقول أشياء لا يستطيع أحد أن يفهمها. لا يوجد قانون في العالم يسمح بمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. نحن نريد أن نكون قادرين على العيش في أمن وسلام، وحرية لأطفالنا، ولكن ممارسات السلطات الإسرائيلية تشجع أبناءنا فقط على أن يصبحوا عنيفين. نحن بشر، لكننا لا نشعر بأننا نتمتع بحقوق الإنسان".

وأوضح محامي صهيب لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه قدم شكوى رسمية حول سوء معاملة موكله أثناء اعتقاله واستجوابه لدى دائرة التحقيق في الشرطة الداخلية الإسرائيلية في وزارة العدل، والتي بدأت تحقيقا في القضية.

نقص الدواء في أعلى مستويات له منذ خمس سنوات

تفيد بيانات منظمة الصحة العالمية نفاذ المخزون من الأدوية الضرورية في مستودعات وزارة الصحة ومستودع الأدوية المركزي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2007. وذكرت وزارة الصحة في غزة أن 58 بالمائة (253 من 480 دواءً) من الأدوية الأساسية بلغت مستواها صفر في المستودعات، مع وجود 13 بالمائة إضافية عند مستويات تكفي لأقل من ثلاثة أشهر، في حين أن مخزن الأدوية المركزي التابع لوزارة الصحة في رام الله ذكر أن هناك نقصاً نسبته 28 في المائة (149 من 523).

والزيادة الأخيرة في أغلبها هي نتيجة مباشرة للأزمة المالية التي تؤثر على السلطة الفلسطينية، التي تدهورت بشكل حاد في عامي 2011 و2012.[6] والسلطة الفلسطينية هي المسئولة عن شراء وتمويل الأدوية للمستشفيات الحكومية والعيادات، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي نيسان/ أبريل، قدرت ديونها المستحقة للموردين بأكثر من 100 مليون دولار. وعمقت الأزمة المالية النقص المزمن بالفعل في الأدوية الأساسية في مستشفيات وزارة الصحة في قطاع غزة خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الخلافات وسوء التنسيق بين وزارة الصحة في رام الله وزارة الصحة في قطاع غزة.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية،[7] خلق النقص حاجة أكبر للتحويلات، حيث أن بعض المرضى الذين يمكن في العادة علاجهم في مستشفيات وزارة الصحة، يجب تحويلهم الآن إلى مرافق صحية خاصة بتكلفة أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، يتكيف النظام الصحي مع هذا النقص باستخدام أدوية بديلة على سبيل المثال، وقبول مواد مقدمة من مجتمع الأعمال، أو استخدام الاحتياطيات النقدية الصغيرة لشراء المواد الحرجة من سوق القطاع الخاص. ويمكن أن يشتري المرضى أدويتهم من الصيدليات الخاصة أو يطلبوا تبرعات من المؤسسات الخيرية. ولكن النقص الذي واجهته وزارة الصحة هذا العام تجاوز القدرات على التأقلم؛ ففي أيار/ مايو، تم تأجيل بعض إجراءات الرعاية الصحية للمرضى (مثل العمليات الجراحية الاختيارية) أو تعليقها. والمرضى الذين يعانون من أمراض تهدد الحياة أو أمراض مزمنة الذين يحتاجون إلى أدوية دائمة، والمرضى الفقراء وكبار السن هم من تأثر بشكل خاص من هذا النقص. والأهم من ذلك، يواجه هؤلاء المرضى مخاطر كبيرة من المضاعفات الناجمة عن الظروف الطبية والتي قد تتدهور وهم ينتظرون الأدوية التي سيتم توريدها، أو الموافقة على التحويلات وتصاريح الدخول. والمرضى الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الرعاية الصحية الخاصة داخل قطاع غزة أو الضفة الغربية، والممنوعون من الحصول على تصاريح تصدرها إسرائيل إلى مستشفيات القدس الشرقية ليس لديهم خيارات أخرى للرعاية الصحية.

الأدوية التي وصل مخزونها الى الصفر في غزة
(شباط/فبراير 2012 – حزيران/يونيو 2012)

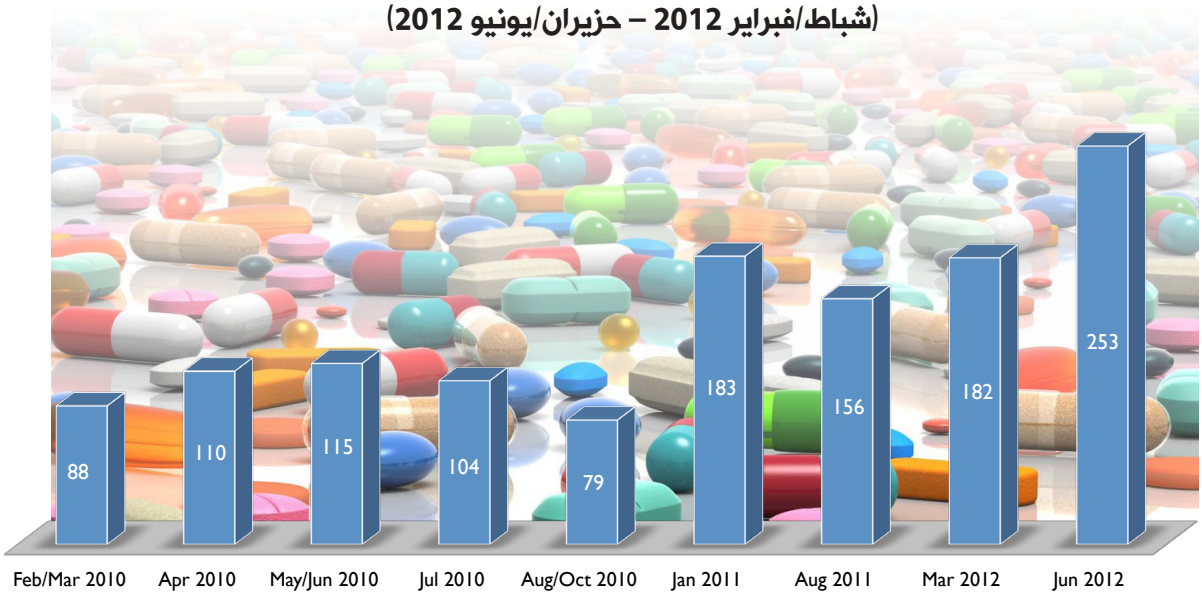

تحسن في مستويات الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يتحقق الأمن الغذائي داخل المجتمع عندما يكون لدى الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادي، والاجتماعي والاقتصادي على أغذية كافية وآمنة تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم لحياة حيوية وصحية. ففي استطلاع عام 2011 الاقتصادي-الاجتماعي والأمني الغذائي الذي أجراه المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الغذاء العالمي وُجد أن 27 بالمائة من الأسر الفلسطينية (1.3 مليون نسمة) غير آمنين غذائيا وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية والنفقات العائلية. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسب، فهي تمثل تحسنا بنسبة تسعة بالمائة عن عام 2009 (36 بالمائة من السكان) وبنسبة ست نقاط مئوية مقارنة مع عام 2010. بقي 14 بالمائة من الفلسطينيين، مهددين ومعرضين لخطر الوقوع في حالة انعدام الأمن الغذائي، على الرغم من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية ونفقات الأسرة.

تقوم تقديرات مستويات الأمن الغذائي بشكل أساسي على إمكانية الحصول اقتصادياً على المواد الغذائية والمواد غير الغذائية الضرورية، وبالتالي فإن أسعار المواد الغذائية ودخل الأسرة (أي؛ التوظيف، والإنتاج المحلي والمساعدات الخارجية) هي المحددات الرئيسية للأمن الغذائي. والأبعاد الأخرى للأمن الغذائي، ومن بينها توفر المواد الغذائية والاستهلاك الغذائي، وهي عادة أقل إثارة للمشكلات في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكنها تبقى عرضة للتأثر لاستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول إلى الأسواق الدولية، ولأسعار الغذاء العالمية المتقلبة، نظراً للاعتماد الكبير على واردات المواد الغذائية الضرورية، وصغر حجم قطاع المواد الغذائية المنتجة محلياً.

في الضفة الغربية، بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي بعد المساعدة 17 بالمائة في عام 2011، أي أقل بخمسة بالمائة من العام 2009. وتحسنت مستويات الأمن الغذائي أيضا بشكل مطرد بين عامي 2009 و2011، لتصل إلى 45 بالمائة من الأسر في الضفة الغربية. والزيادة في الأمن الغذائي أكثر وضوحا في شمال وجنوب الضفة الغربية، حيث انخفضت مستويات انعدام الأمن الغذائي بنسبة خمسة بالمائة. واستمر وسط الضفة الغربية يظهر أدنى مستويات انعدام الأمن الغذائي (12٪)، مع معدل منخفض في التحسن، حيث أن القطاع الخاص لا يزال مخنوقا بسبب القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل داخل الضفة الغربية وخارجها.

وقُدر انعدام الأمن الغذائي في المنطقة (ج) بنسبة 24 بالمائة، بالمقارنة مع 17 بالمائة في المنطقتين (أ) و(ب). وحالة الضعف أعلى في المنطقة (ج)، حيث يُصنف الثلث فقط من السكان بأنهم آمنون غذائيا، مقارنة مع 46 بالمائة في المنطقتين (أ) و(ب). وكذلك تواجه شرائح

نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة

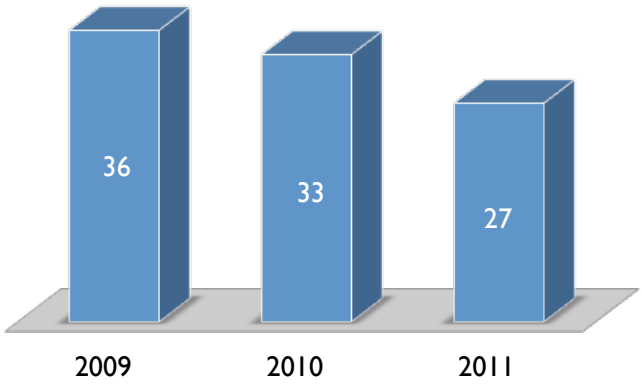

مستويات الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة 2011

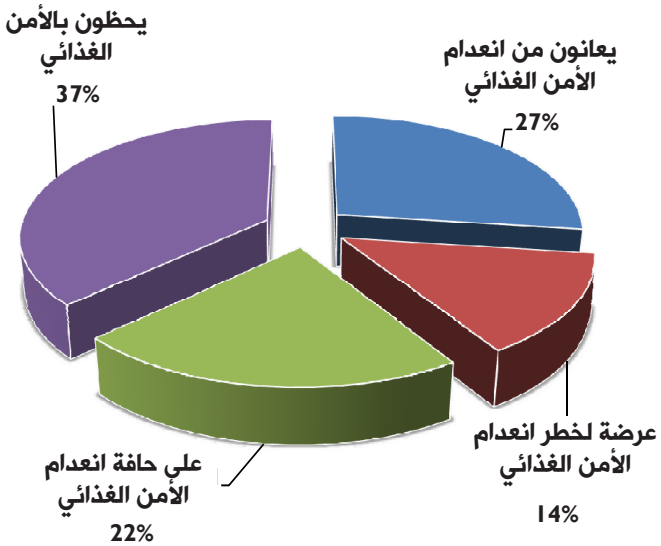

السكان مخاطر أكبر، حيث يشهد السكان اللاجئون الذين يعيشون في مخيمات تدهوراً في مستويات انعدام الأمن الغذائي، من 25 بالمائة في عام 2009 إلى 29 بالمائة في عام 2011.

وتحسنت معدلات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أيضا، رغم أنها لا تزال أعلى بكثير منها في الضفة الغربية. فانخفض الأمن الغذائي بعد المساعدة من 60 بالمائة في عام 2009 - عندما واجه سكان غزة أعلى درجة من انعدام الأمن الغذائي في أعقاب الهجوم العسكري «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة - إلى 44 بالمائة في عام 2011. ومع ذلك، يبقى سكان غزة عرضة لانعدام الأمن الغذائي بدرجة كبيرة أو أمن غذائي هامشي. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، كان مستوى تلك الحالات التي صُنفت على أنها آمنة غذائياً كانت مستقرة بدرجة تزيد أو تقل ويبقى عند 23 بالمائة. وشهد جنوب قطاع غزة أسرع معدل في التحسن، وعلى الأرجح بسبب اقتصاد تجارة الأنفاق.

هذه التحسينات هي جزئيا نتيجة للانتعاش في سوق التوظيف (وخصوصا في قطاع البناء الذي كان ساكناً من قبل)، واستمرار المساعدات الخارجية التي تضمن الحصول على الغذاء، جنباً إلى جنب مع تخفيف بعض القيود المفروضة على دخول البضائع من إسرائيل منذ أواسط يونيو/حزيران 2010 وما بعده، واستمرار الواردات من مصر عبر الأنفاق - وخاصة مواد البناء.

ومع التحسن في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، تبقى مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة، ومتأثرة بحصار غزة والقيود على الحركة والتنقل في الضفة الغربية، والتخفيضات الأخيرة المقررة للمساعدات الخارجية والدعم الإضافي للميزانية للسلطة الفلسطينية. ولأن النمو الاقتصادي الحالي يقوده القطاع العام للسلطة الفلسطينية، والمساعدات الخارجية واقتصاد تجارة الأنفاق في قطاع غزة، فإن أي تخفيض في هذه الأنشطة من المرجح أن يكون له أثر سلبي على مستويات الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. والمزيد من التحسينات يتوقف على نمو القطاع الخاص المنتج في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يتطلب رفع القيود المفروضة على الحركة والتنقل في الضفة الغربية، والإنهاء الكامل للحصار الإسرائيلي الصارم على قطاع غزة.

موسم تصدير المحاصيل المعدة للتصدير ينتهي بنتائج متباينة

استمرار الحظر المفروض على نقل البضائع إلى الضفة الغربية وإسرائيل

أوشك موسم تصدير المحاصيل الزراعية المعدة للتصدير (الفراولة، وزهور الزينة، والفلفل الحلو والطماطم صغيرة الحجم) للعام 2011/2012 في غزة على الانتهاء هذا الشهر بنتائج متباينة. وعلى الرغم من الزيادة بنسبة 37 بالمائة في كمية الفواكه والخضار المصدرة مقارنة مع الموسم السابق، انخفضت صادرات الزهور بنسبة 18 بالمائة. في حين لا توجد أرقام يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بصادرات المحاصيل المعدة للتصدير قبل الحصار بالطن، ومقارنة بين عدد حمولات الشاحنات من الفراولة وزهور الزينة تظهر انخفاضا نسبته 81 بالمائة في هذه السلع بين هذا الموسم وموسم 2006/2007 قبل الحصار.

استفاد موسم حصاد الفراولة وطماطم الكرز، والفلفل الحلو من شتاء بارد بشكل غير عادي، والذي أدى إلى تحسن في المحصول والجودة على حد سواء. وعلى العكس من ذلك، أثرت ظروف الطقس البارد إلى جانب أزمة الوقود / الكهرباء سلباً على إنتاج الزهور؛ حيث لم يتمكن المزارعون من تشغيل شبكات الري ومرافق التخزين البارد بانتظام، والتي تعتبر بالغة الأهمية لإنتاج الزهور.

وأيضا هذا الشهر، وفي 14 أيار/ مايو، غادرت قطاع غزة إلى المملكة المتحدة ثاني شحنة تصدير غير زراعية منذ فرض الحصار، وتتألف من حمولة شاحنة تحمل 2000 سترة.[8] ويأتي هذا في أعقاب التزام إسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2010 بالسماح للصادرات من المنسوجات، والأثاث والسلع الزراعية من غزة إلى الأسواق في الخارج.[9] وبدأت جهود تنظيم هذه الشحنة في أواخر عام 2011. وتأجل التنفيذ نتيجة المفاوضات الموسعة حول تسعير المنتجات، وكذلك المناقشات مع السلطات الإسرائيلية حول التحقق من مدخلات المنشأ (لمعرفة ما إذا كانت دخلت عبر المعابر الشرعية أم عبر شبكة الأنفاق). وكانت صادرات المنسوجات التقليدية جزءا مهما من قطاعات التصدير الصناعية في غزة، وقد تضررت بشدة منذ فرض الحصار. ومن المعدل الشهري البالغ 950 شاحنة من الصادرات في النصف الأول من

عام 2007، كان 45 منها من المنسوجات. وكان المعدل الشهري للصادرات 23 شاحنة فقط في عام 2011 - 2.5 بالمائة من حجم التصدير أوائل عام 2007.

وفي حين أن صادرات هذا الشهر تعد خطوة إيجابية إلى الأمام من شأنها تسهيل صادرات الغزل والنسيج وغيرها بشكل أكبر، فإن بيع ثوب واحد لا يفعل الكثير لإحياء قطاع الصادرات في غزة، أساس الاقتصاد المحلي. التحسن الحقيقي والمستدام للاقتصاد في غزة يتطلب رفع القيود المفروضة على استيراد مواد البناء وغيرها من المواد، والتي تعرفها إسرائيل حاليا بمواد «محظورة»، وتحسين التعبئة والتغليف وإجراءات المعالجة في كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، والوصول إلى الأسواق إلى إسرائيل والضفة الغربية، وأسواق التصدير التاريخية في غزة.

فاحص حمولات جديد في معبر كيرم شالوم

لزيادة تسهيل الصادرات من غزة، بدأت السلطات الإسرائيلية تركيب فاحص للحمولات العملاقة في معبر كيرم شالوم، مخصص لفحص الصادرات من خلال المعبر. والفاحص الضوئي العملاق هو فاحص للبضائع ذا قوة عالية ثابت مع قدرة أعلى من الفاحصات الضوئية الموجودة حاليا المستخدمة في معبر كيرم شالوم وفي الضفة الغربية. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، حالما يعمل الفاحص الضوئي، سيكون المعبر قادرا على معالجة 50 شحنة تصدير يوميا، بدلا من العشر شحنات الحالية، ودون تعطيل أنشطة الاستيراد. ومن المتوقع أن يعمل الفاحص الضوئي في شهر حزيران/ يونيو عام 2012.

الهوامش

1. http://www.youtube.com/watch?v=iHr2xKNTIE8&list=PL0D9B89A9A5541E98&feature=player_embedded بتسيلم
2. رغم أن الرسم البياني المرفق يشمل فقط الفترة من كانون الثاني/يناير –أيار/مايو 2012، إلا أن هذا الاتجاه يبدأ بالفعل في كانون أول/ ديسمبر 2011، ليستمر منذئذٍ.
3. معلومات قدمها مركز وادي حلوة للمعلومات في سلوان في القدس الشرقية.
4. المئات من المواطنين الآخرين معرضون لخطرالتهجير إذا نفذت السلطات الإسرائيلية أوامرالهدم المعلقة في المنطقة. لتفاصيل أكثرحول الوضع الراهن في سلوان،انظر:مراقب الشؤون الإنسانية،عددي حزيران/يونيو 2010 وأيلول/سبتمبر 2010
5. اللائحة القانونية 5731،قانون (محاكمة، ومعاقبة وأساليب معاملة) الشباب، 1971،وتعديله رقم 14،لسنة2008. قضايا الأطفال،انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين الذين تعتقلهم إسرائيل للاشتباه بإلقاءالحجارة،منظمةبيتسيلم
6. في 21 كانون الثاني/يناير 2012،قدمت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (فرع فلسطين) 36 حالة إلىالمقرر الخاصللأمم المتحدة للتعذيب (ولآخرين) لمزيدمن التحقيق. وتستند النسب المئوية الواردة هنا إلى هذا التقرير،الذي يغطي فترة ستة أشهر مابين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2011. أنظر: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (فرع فلسطين)، "بعباراتهم:تقريرعن حالةالأطفال الفلسطينيين المعتقلين في منظومةالمحاكم العسكريةالإسرائيلية،" كانون الثاني/ يناير 2012. متاحعلى: http://www.dci-pal.org.
7. تقرير للأمم المتحدة مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) اليونسكو(،نيسان/أبريل 2012. وفي عام 2011، ونتيجة للدعم الخارجي للميزانية المنخفض إلى حد أكبر من المتوقع، تراكمت على السلطة الفلسطينية متأخرات بلغت نحو 540 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك متأخرات مستحقة لصندوق المعاشات، وموردين من القطاع الخاص ومشاريع التنمية، وما يقارب 140 مليون دولار في التمويل الصافي من البنوك المحلية .
8. تحديث منظمة الصحة العالمية، النقص في الأدوية الأساسية والمستهلكات في وزارة الصحة الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة، 6 حزيران/يونيو 2012www.emro.who.int/countries/pse
9. أصبح ذلك ممكنا فقط بعد أشهر عدة من المفاوضات بين السلطات الإسرائيلية ومجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة، بما فيها الحكومة البريطانية ومكتب التنمية التابع لها، ومكتب ممثل اللجنة الرباعية
10. في كانون الثاني/ يناير، تمّ تصدير أول شحنة أثاث منذ عام 2007، وبقرار الحكومة الإسرائيلية عام 2010 تم تصديرها من غزة إلى الأردن.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_06_22_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.